

اقتصاد

فوق الطاولة

«الدعم الذكي».. تجسيد للشعارات!

علي هاشم

كل ما قيل أم لم يُقُل بعد في بطاقة الدعم الذكي، لن يضاهي تناسبيتها مع حاجتنا راهناً، فزيادة عن دورها في إعادة هندسة التواصل الفعال بين المجتمع وحكومته الراحية على أرضية أكثر وضوحاً، إنما تعد مرآاً فنياً وحيداً إلى لائحة التوجهات الحكومية في بنديها الأكثر شعبية: إيصال الدعم

للمستحقين، ومكافحة الفساد. ثمة قناتان رئيسيتان للتحديات التي ستواجهها للجان الدراسة في وزارتي الاتصالات والشؤون الاجتماعية، أولاًهما -بطبيعة الحال- المقاومة السلبية التي ستبديها قوى الفساد مفضلة قطع الطريق ما سيقص من ممارساتها بشكلها الحالي، فساد لطلما التهم قسماً وزناً من الإنفاق الاجتماعي وتغذى على صورة الدولة ومئات الوشائج التي تربطها بالمجتمع، ولم يتوان خلال الحرب الماضية علينا، عن توجيه ضربة قاسية أجبرتها على اتخاذ قرارات حساسة ومؤلة طالت علاقتها بالشرائح الأكثر احتياجاً لحضورها راهناً.

وإلى جانب الفساد، ثمة صعوبات صناعية تطل برأسها عبر القليل الذي تسرب عن منهجية عمل للجان الدراسة، فما نقل عن معاناتها من «السرية المصرفية والمكبات العقارية» وغيرها من المحدثات التقليدية لتدعيم وتوجيهه، يعزز الانطباع حيال نيتها التوجه رأساً نحو محاكاة خاسرة مع الهيكليات القياسية وغرض ميكور في رمال العقبات المتركة التي يصعب تذليلها حالياً، بما يؤسس في مجمله - وعن غير قصد- لدفع العصي إلى عجلات عملها، ذلك أن الذهاب نحو السؤال النهائي: أينما يستحق، سيكون مفيداً لو كان لأي منا القدرة على الإجابة عنه بدقة راهناً، وفي المدى المنظور.

ولئلا تتورط للجان الدراسة في خلق العطالة الذاتية هذه، فقد تستمرج - وفق المنحى الأفقي - اتخاذ «سلعة نموذجاً» كبنية أساسية يتم إلحاقها بأخرى تبعاً، بما سيكفل - عمودياً - تجنيبها تعلم السباحة في محيط من قواعد البيانات المركبة التي تستبعتها مستويات الدعم وتداخله وتنوع شراخه الهدف، بشرط اعتماد معايير تأشيرية عامة لـ«السلعة النموذج» على أن تلحظ نجاح الحرب بإبقاء شرائح واسعة إلى لوائح المستحقين.

ففي «نموذج» الخبز أو المشتقات النفطية -مثلاً- يمكن إطلاق الدعم لجميع العوائل باستثناء شريحة يسهل تحديدها فنياً من خلال سجلات ملكية السيارات وفواتير الهواتف الشخصية والسجلات التجارية وحتى مناطق السكن بدرجة أقل، ومع تدفق الخدمة، ستجد الحكومة متسعة لتصحیح المؤشرات الأخرى وتطبيقها، فمن حيث المبدأ، حتى لو حصل جميع السوريين على دعم «النموذج» هذا، فلا شك بأن عائديته محققة سلفاً على الصعيد المالي عبر لجم الفساد الذي بات استيحاء حجمه خارج قدرتنا، كما يؤسس لتحرير بند التوجهات الحكومية الأول، وصولاً إلى «إيصال الدعم لمستحقيه» كبدن ثان، عقب صفق المؤشرات اللازمة عمودياً.

«بطاقة الدعم الذكي» استدراك عملائي لمستقبل بيتنا الرقمية استهدفتها الحرب بأبوات التلخف، وهي تستحوذ على المرتبة الثانية أو الثالثة بعد مشروع السجلات المدنية والبطاقات المصرفية الوطنيين، كما سيمتد تأثيرها لاحقاً نحو قطاعات حيوية، ما يستوجب إشراكاً لخبراء وزارة الداخلية في اللجان الدراسة باعتبارها وصياً على قواعد البيانات المدنية القننة الأساسية للدعم، ورجاً أعمق لوزارة المالية التي تستحوذ على شبكة مصرفية وطنية تشكل أرضية لا غنى عنها لأي من مشاريع الدفع الإلكتروني، بما يجتنبنا في مجمله رزمة الإشراك الإدارية والزمنية التي عادة ما تلتهم جدوى مشاريعنا الوطنية الكبيرة.

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في المصرف الصناعي لـ«الوطن» أن قيمة المروض المتعتره لدى المصرف لا تتجاوز ٢٠ مليار ليرة حتى نهاية العام الماضي وأنها قيمة بسيطة أمام كتلة الديون المتعتره الإجمالية لدى مختلف المصارف العامة التي قدرت بحدود ٢٦٥ مليار ليرة، لتكون بذلك نسبة الديون المتعتره لدى الصناعي ٧,٥٪. وعن القرارات الحكومية الأخيرة بحجز الأموال المنقولة بغير المتعترين حيث شمل القرار أكبر عشرة متعترين في كل مصرف من المصارف العامة.

بين المصدر أن المصرف الصناعي اتخذ هذه الخطوة منذ زمن وأن الحجز على الأموال المنقولة وغير المتعترين هو قائم منذ زمن إضافة لخطوات أخرى نفذها المصرف في هذا الاتجاه مثل الحجز على الحسابات المصرفية للمتعترين وإصدار قرارات بمنعهم من السفر فحسب وصل عدد حالات المنع من السفر حتى نهاية العام الماضي إلى ٦١٥٠ حالة منع، وأن المصرف متعاون مع القرارات الحكومية ويسعى لتحصيل أمواله.

وعن حجم التحصيلات أوضح المصدر أنها بلغت حتى نهاية العام الماضي ٢,٦ مليار ليرة في حين نفذ المصرف ٥٠ جلسة

واسعة إلى لوائح المستحقين.



أثار تسونامي رجال الأعمال الذين لم يسددوا قروضهم

٦١٥٠ متعترراً ممنوعاً من السفر.. ٥٠ مزارداً علنياً..

تملك ٧ عقارات... وتحصيل ٢,٦ مليار ل.س



المسير في الخطوات تبعاً وفق تسلسل معين، لأن ذلك يضع المزيد من الوقت من دون تحصيلات فعلية، بينما اعتبر البعض الآخر أن مثل هذه الخطوة ربما تحرك ملف القروض المتعتره لمعالجات فاعلة لهذا الملف.

ويشار إلى أنه تم إصدار العديد من القوانين والقرارات الخاصة بعملية تحصيل الديون المتعتره ومنها القانون رقم ٣٠ لعام ٢٠١٤ الذي مدد العمل بالمرسوم التشريعي ٦ لمدة شهرين للمتعاملين المتقدمين بطلبات جديدة سابقة، كما صدر القانون ٢٦ لعام ٢٠١٥ المتضمن إجراء تسوية للديون المحددة وفق ضوابط وشروط محددة وألغى العمل بالمرسوم ٢١٣، كما تم تكليف مصرف سورية المركزي بمتابعة الإجراءات القانونية التي تقوم بها المصارف العامة بملف الديون المتعتره، حيث تم إعداد قننة قاعدة بيانات وقت تعاميم المركزي بهذا الخصوص، وتم الكوف على دراسة هذه البيانات كما تم تشكيل لجان خاصة خلال العام الماضي لإعدائها وإمكانية إجراء تعديلات لمواد القانون ٢٦ ولجنة أخرى لدراسة إصدار صك تشريعي خاص بجدولة الديون للصناعات المتعترين والمتضررين نتيجة الأوضاع التي تمر بها البلاد حيث تم إعداد مشاريع الصوك اللازمة وهي قيد الدراسة لدى الجهات الوصائية.

الماضي ٣٤,٥ مليار ليرة منها ٢٢,٢ مليار ليرة ودائع تحت الطلب ونحو ١٢,٢ مليار ليرة ودائع أجل، على حين بلغت التسهيلات لدى المصرف ٢٧,٢ مليار ليرة.

وتيسير الإجراءات التنفيذية لتحويل الديون المترتبة بزممة المتعاملين وأن إحداث محاكم مصرفية بدائية واستئنافية في المحافظات تختص بالنظر بالقضايا المصرفية واتخاذ جميع الإجراءات والتدابير والقرارات المستعجلة كلها تدعم عمليات تحصيل الديون المتعتره.

بيع، وأن المصرف تملك ٧ عقارات منها ٥ عقارات في حماة وعقار في حلب وعقار آخر في القامشلي، على حين بلغ عدد العقارات البيعية عقاراً واحداً وعدد التسويات للمتعاملين الذين تم إعلان جلسات بيع لأملهم ٨ تسويات في اللاذقية واحد سد عاد لوضعه الطبيعي.

داخني يقدم استقالته من رئاسة جمعية حماية المستهلك احتجاجاً على طلب «التموين» إخلاء المقر

معاون وزير «التموين» لـ«الوطن»: لا نية لتحميل عمل جمعية المستهلك.. وهي لا تتبع للوزارة

أو تحجيم دورها، ولكن الوزارة كانت قدمت استضافة الجمعية على مدى السنوات الماضية في أحد المقرات التابعة لها، وهي تطلب بالمقر الآن نظراً لحاجتها إليه، مضافاً أن جمعية حماية المستهلك لا تتبع إدارياً أو باي صفة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وإنما هي تتبع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. مشيراً إلى أن الخدمات التي تقدمها الجمعية لا ترتبط فقط بالأسواق والأسعار ومخالفات التموين وسواها من الشكاوى المتعلقة بإطار عمل وزارة التجارة الداخلية، وإنما للجمعية دور وخدمات في كافة الوزارات الأخرى فهي تقدم خدمات وتنشط في مجالات وزارات الصحة والتعليم والترفيه والمياه والكهرباء وغيرها، وعليه فهي لا ترتبط بشكل رئيسي بوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

الأعضاء في الاتحاد العربي لجمعيات حماية المستهلك ورسم الاشتراك السنوي يبلغ ٣٠٠ دولار وعلى مدى ثلاث سنوات ماضية لم تكن الجمعية قادرة على تسديد اشتراكها وكان الاتحاد يسد الاشتراك عنها لتستمر في الانتساب إليه، حتى تمكنت الجمعية في العام الماضي من تسديد الاشتراك.

وأشار داخني إلى أنه لا يوجد علم لدى الجمعية إن كان الهدف من الإنذار بإخلاء المقر هو تحجيم عمل الجمعية وإضعاف دورها، مع العلم أن الجمعيات المماثلة لها في دول العالم تقوم بدور مهم وهي صوت مؤثر في حماية حقوق المستهلك وضبط الأسواق.

متسائلاً: كيف يمكن للجمعية أن تستمر في عملها والدور المناط بها أن لم يكن لها مقر معروف من قبل الجميع لتتلقى شكاوي المواطنين؟

علي محمود سليمان

بين رئيس جمعية حماية المستهلك عدنان داخني أن قرار الاستقالة الذي تقدم به إلى مجلس إدارة الجمعية هور على الكتاب الموجه من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بإبذار الجمعية لإخلاء المقر الذي تشغله الجمعية خلال مهلة شهرين كون المقر يعود لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح داخني أن الجمعية تقوم بتقديم خدمات عامة وليست ذات منفعة شخصية، فهي صوت للمستهلك ودورها توعية ونشر ثقافة الاستهلاك والدفاع عن المستهلك، بالإضافة إلى موازنة الجهات الرسمية بتقديم المشورة والرأي لحماية المستهلك من التجاوزات التي تتم بحقه.

«الصناعة»: اللجنة الاقتصادية «عطلت»

جبهة عمل لشركة الكابلات

دمشق من برمجة تأمين وتجهيز المواد الأولية اللازمة للتصنيع بما يتوافق مع الطاقة الإنتاجية وحجم الطلب، إضافة إلى العمل على استرجار كميات المنتجات المتفق عليها مع الشركة بانتظام. ومن المفترض أيضاً العمل على جدولة الديون المترتبة على مؤسسات وزارة الكهرباء وتسديدها للشركة لتتمكن من تأمين مستلزمات الإنتاج، علماً أنه لغاية نهاية العام الماضي ٢٠١٦ بلغت المديونية بحدود ٣,٥ ملياراً ليرة سورية.

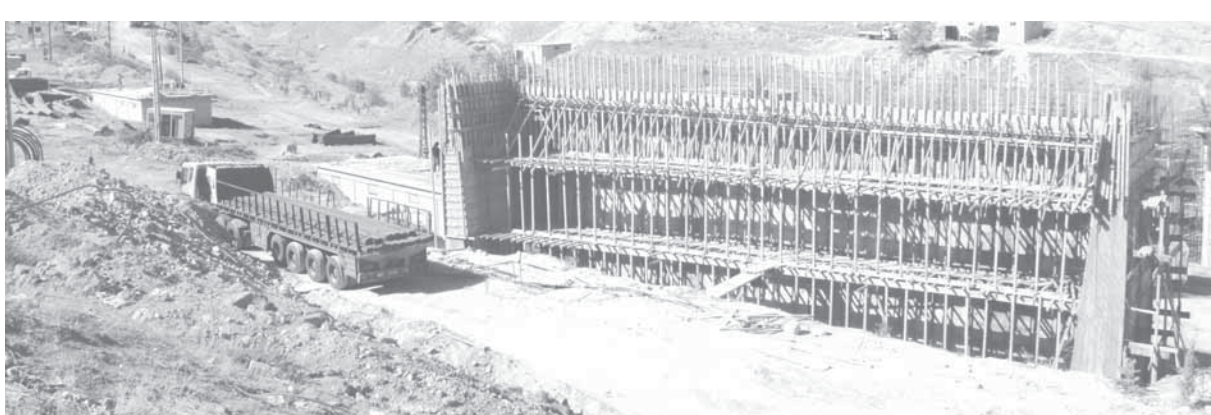
وفيما يخص المشاريع القائمة ذات العلاقة مع شركة الإنشاءات المعدنية والصناعات الميكانيكية أوضح التقرير أن التعاون مستمر بين الطرفين والعمل جارٍ في جميع المشاريع حسب الاتفاقات المبرمة ولا توجد أي ملاحظات أو معوقات، وتقوم المؤسسة الهندسية بتمويل شركة الإنشاءات المعدنية لتأمين مستلزمات الإنتاج اللازمة لتنفيذ هذه العقود، حيث تم مؤخراً الانتهاء من تنفيذ عقد الأبراج الكهربائية لقيمة ٥٠٠ طن وتم تكليف الإنشاءات بالربع النظامي وسيتم التعاقد على كمية جديدة أخرى بحدود ١٠٠٠ طن.

بدورها مؤسسة نقل الكهرباء -حسب التقرير- وافقت مؤخراً على المشاركة مع المؤسسة الهندسية بخصم من رأسمال مشروع إنشاء خط أبراج توتر عال (٦٦-٢٣٠-٤٠٠) ك.ك.ف.

هنا غانم

بيئت وزارة الصناعة في تقرير لها أن هناك جملة من المشاريع المشتركة التي يتم العمل عليها بينها وبين وزارة الكهرباء منها مشاريع قائمة وأخرى قيد التنفيذ إضافة إلى المشاريع المستقبلية المقترة في الخطط الإسعافية التي خصصت لها الوزارة نحو ١٣٠ مليون ليرة سورية.

وزير الأشغال العامة والإسكان لـ«الوطن»: ١٥٪ من مشروعات الحكومة متاحة للمقاولين المصنفين ممن يملكون الإمكانيات



صالح حميدي

بين وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس لـ«الوطن» أن الوزارة الحق بتلزييم نسبة ١٥٪ من مشروعاتها لشركات القطاع الخاص وهي مصحورة فقط بالمقاولين المصنفين ولبن يملكون إمكانيات شركة مقاولات من عمال مئتين وآليات وعدد غيرها من مستلزمات العمل، قائلاً: «على المقاول أن يكون مقاولاً متكامل القادراً على التقدم لمشاريع الدولة وحده وبإمكانياته الذاتية لا أن يعتمد على بعض العمال من المهن المرتبطة بالبناء كالبلاط والحدادة... وغيرها».

وأضاف: «للأسف، أن سقف تزلييم المشاريع لغير هو ١٥٪ ولكن بالإمكان تزلييم نسبة تتراوح بين ٣٪ إلى ٥٪ على حين الـ١٥٪ هي السقف الأعلى للشركات العامة في حال لجأت إلى تزلييم هذه النسبة للغير».

قاض وممثلين عن طرقي النزاع في مثل هذه المواضيع، وأن أي مقاول سوف يصل إلى حقه المتعاقد عليها من شركات الدولة وهي تعد عملاً تسليمه الأولي أو النهائي».

وكان يقب المقاولين في سورية محمد رمضان قد ذكر على هامش مؤتمر مقاولي الإنشاءات لفرع دمشق مؤخراً أن الحكومة عادت إلى تطبيق بنود نظام العقود رقم ٥١ لعام ٢٠١٤ فيما يخص فسخ العقود وتسويغ مدة التأخير في إنجاز المشاريع والاستلام الأولي والنهائي لها وخاصة من خلال الفقرة ١ من المادة رقم ٣٣ من هذا القانون والمحددة للمسؤولية لطرقي العقود وأعطت الحق للمقاول في حال تعتر المشروع أو التأخير في إنجازه أو استكماله أو تسليمه خارج عن إرادته أو يعود لجهة المتعاقد معها. مبيئاً أن الحكومة أصدرت قراراً يستند إلى هذه البنود يعطي مهلة ستة أشهر أخرى تنتهي في منتصف الشهر السابع من العام الجاري في موضوع فسخ العقود وتسويغ مدة التأخير وإيقاف إجراءات سحب الأعمال والتفويض على حساب المتعهد وإفائه من تنفيذ العقود المبرمة وتصفييتها بشكل أصوي.

تدخل كذلك في نطاق نسبة الـ١٥٪ حرصاً من هذه الشركات على تأمين فرص عمل بحسب المهن والاختصاصات المطلوبة في المشاريع المتعاقد عليها من شركات الدولة وهي تعد عملاً من الغير.

وانتقد عرنوس أسلوب عمل المقاولين في حال الاستفادة من هذه النسبة وأن أعمالهم تقتصر في هذه الحالة على تقديم «حداين ومزلقين ومبلطين وغيرها دون أن يتقدموا بأعمال متكاملة تتضمن الأيدي العاملة والمعدات والآليات وتحقق كذلك التكامل مع أعمال ومشاريع الشركة العامة المتعاقد الأساسية والمبرمة للعقود».

وعلى صعيد عودة الحكومة إلى تطبيق بنود قانون العقود رقم ٥١ لعام ٢٠١٤ فيما يخص فسخ العقود وسحب الأعمال وتسويغ مدة التأخير في المشاريع والاستلام الأولي والنهائي وذلك بدلاً من البلاغات والتعاميم والكتب الموجهة بهذا الخصوص بين عرنوس «هذا هو موقف الحكومة من البداية ولكن المقاولين كانوا يصرون على إصدار مرسوم معالجة هذه المواضيع وأن قانون العقود يعالج جميع هذه المسائل إلا أن تطبيقها يخضع للاتزام بإجراءات محددة وهي تشكيل لجنة برئاسة